٢ـ منهج الصحابة في الرواية

الصحابة رضي الله عنهم أول حراس الأرض على السنة الشريفة ، هيأ لهذا امتزاج المسلك العقلي بالوازع الديني الخالص ، فأحرزوا قصب السبق في الحرص على إتقان الفهم والإفهام ، تحقيقاً لقوله عز وجل : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر : ٧] .

وإقراراً لحض النبي ﷺ على نشر العلم قال : « تسمعون ويُسمع منكم ، ويُسمع ممن يسمع منكم »[١] ، فقد بشرهم بالرواية وجود الطبقات تابعين وأتباع تابعين .

وقد أحاط الصحب الكرام بنبيهم ﷺ ينهلون من مَعينه الشريف ما استطاعوا ، وكان ثمة سماع ومراجعة ، ثم تنفرج الدائرة بنشر العلم ، قال أنس بن مالك رضي الله عنه : « كنا نكون عند النبي ﷺ ، وربما كان نحواً من ستين ، فيحدثنا رسول الله ﷺ ، فنتراجعه بيننا ، فنقوم وكأنما قد زُرع في قلوبنا »[٢] .

فبعد إتقان الحفظ تكون المذاكرة والمراجعة ، والنصيحة والتحذير من النسيان ، قال علي رضي الله عنه : « تذاكروا هذا الحديث وتزاوروا ، فإنكم إن لم تفعلوا يدرس »[٣] .

وكانوا يتزاورون وينصحون بالرواية لإثبات ما يُحفظ ، وتبعاً

---

(١) شرف أصحاب الحديث ، الخطيب البغدادي ص/ ٣٢ ، مسند أبي يعلى : ٧/ ١٣١ ، ح(٤٠٩١) .

(٢) الفقيه والمتفقه ، الخطيب البغدادي ٢/ ١٢٧ .

(٣) المستدرك : ١/ ٩٥ ، وسنن الدارمي : ١/ ١٥٠ .

للمشاغل أو السفر أو الغزو فإنهم يتناوبون حضور المجلس النبوي ، ونقل الصغار منهم عن الكبار ، وتحلّقوا حول كبار الصحابة ممن انقطع للرواية مثل أبي هريرة وعبد الله بن عباس وأنس بن مالك رضي الله عنهم .

وهكذا ملك الحديث على الصحابة قلوبهم ، فانشغلوا به باعتباره الركيزة الدينية الكبرى بعد القرآن ، فكانوا متعلّمين ومعلّمين ، في المدينة المنورة وخارجها ، ذلك لما فتحوا الأمصار ، وكانت الرواية واجباً دينياً على الكبير والصغير والرجال والنساء بحسب ظروفهم وقدراتهم .

أ ـ النقد الخارجي :

لم يكن أبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، مبتدعين لمنهج غاب عن مقررات الشرع فكان اجتهاداً منهما ، فالتثبت والاحتياط نابعان من القرآن الكريم قال عز وجل : ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

ومن الطبيعي أن يخاف كل صحابي من التقوّل وفقاً للتحذير النبوي الشديد « من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار » وهو حديث متواتر غدا قانوناً للمحدثين ، ولكنه في نظر جولدزيهر محض اختلاق ، قال : « إن الحديث « من كذب علي متعمداً . . . » والأحاديث الأخرى التي وردت في هذا المعنى كلها موضوعة ، وضعها المحدثون لمواجهة فتنة وضع الحديث »[1] ، والحق أن تواتر هذا الحديث ينفي الاجتماع على كذب ، ولو وضعه المحدثون لذكروا ما يوافقهم من التشريعات .

من مظاهر التثبت ما جاء عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه « جاءت

---

(١) دراسات إسلامية ص/ ١٣٢ .

الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها ، فقال لها أبو بكر : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله شيئاً ، فارجعي حتى أسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ، فشهد محمد بن سلمة (٤٦هـ) بمثل ذلك ، فأنفذه لها أبو بكر الصديق رضي الله عنه » رواه الأئمة مالك والترمذي وأبو داود وابن ماجه والنسائي .

ولم ترد أخبار أخرى في احتياطه فهي المرة الوحيدة ، وفوق هذا في سندها ضعف لوجود الانقطاع[1] . فلا تصلح مقياساً قوياً ، والصحيح الذي لا يُردّ أنه قبل روايات كثيرة بدون شاهد ، وأنه لم يأت بشاهد على مروياته هو ، فالتكذيب وانتفاء الثقة والنوازع الشخصية أمور ترفضها المرحلة المباركة التي عاشها الصحابة .

ووردت ثلاثة أخبار على الأكثر في احتياط عمر رضي الله عنه ، ولكن المتطفلين ظنوا أنهم يقيسون على هذه الندرة وأنه يسدّ باب الرواية ، فقد استشار عمر رضي الله عنه الناسَ في دية جنين المرأة كما في صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود ، فقال المغيرة بن شعبة : « شهدتُ النبي ﷺ قضى فيه بغرّة عبدٍ أو أَمَةٍ فقال عمر رضي الله عنه : ائت بمن يشهد معك ، فشهد له محمد بن سلمة » .

واللافت للنظر أن يحتاج المغيرة إلى شاهد في عهديّ الصديق وعمر فيكون في المرتين محمد بن سلمة ، ولعل المغيرة كان ملازماً لابن سلمة في حياته ، ولعله كان يجيب نتيجة تسجيله للأحاديث من صحيفة وجدت في غِمد سيفه[2] .

---

(١) ابن حزم الإحكام : ٢/ ١٤١ .

(٢) دلائل التوثيق د : امتياز أحمد ص/ ٤٢٤ .

ولو قلنا : لا يوجد إلا ثلاثة نصوص لعمر ونص واحد لأبي بكر رضي الله عنهما ، في الاستيثاق ، كنا أكدنا ما تلهج به ألسنة المستشرقين من انتفاء السند في زمن الصحابة ، ولكن نقول : ما تفضل به الشيخان الجليلان ليس قانوناً ساري المفعول في تلقي كل نص ، بل كان منهما الاحتياط في بعض المواقف لتعليم الأجيال الآتية ، فهو تحذير لتبليغ الطبقات الأخرى .

أما عثمان بن عفان رضي الله عنه فقد كان يأخذ بأخبار الآحاد من غير شاهد[1] ، وورد في المسند وسنن الترمذي عن علي رضي الله عنه أنه كان يستحلف الراوي « كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله بما شاء منه وإذا حدثني عنه غيره استحلفته ، فإذا حلف لي صدقتُه » وإن أبا بكر حدثني وصدق أبو بكر أنه سمع النبي ﷺ قال : « ما من رجل يذنب ذنباً ، فيتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين فيستغفر الله عز وجل إلا غفر له » .

ولكن لم يستحلف صحابياً ولم تكن مروياته عن صحابة آخرين إلا هذا الحديث الذي لم يستحلف فيه أبا بكر رضي الله عنه ، أي لم يطبق القانون الذي انتهجه فالراجح أنه يستحلف التابعي عن الصحابي ، وتظل الرواية للصحابي الآخر ، وتظل مرويات علي رضي الله عنه من النبي ﷺ مباشرة .

هؤلاء هم الخلفاء الذين كانوا يمثلون الحكومة الإسلامية ، والذين ظن فيهم المستشرقون التجبر وسد باب الرواية ، فبحثهم عن الإسناد ليس يعني الإهمال كما يتصور شاخت ، بأنّ الجزء السلفي من الأسانيد صحيح

---

(١) الكفاية ص/ ٢٧ .

بينما الجزء العلوي الموصّل للنبي ﷺ خياليّ وزائف ؛ لأنه وجد أن الأحاديث الفقهية تتطلب قواعد جديدة لا تكون في عصر الصحابة[1] .

وفي مقولته هذه يتناسى طبيعة الصحابة الخُلُقية وعصرهم وحكمتهم ، فالقانون ينبغي أن يكون دائماً ، لكن ما ورد أخبار قلائل ولم نسمع أحداً من الصحابة كان يطلب شاهداً ، فهذا ليس قانوناً شاملاً للذين رووا الآلاف من غير أن يراهم عمر رضي الله عنه .

ب ـ حجم المرويات :

شاع في أوساط بعض الدارسين أخبار عن عمر رضي الله عنه تجعلهم يشككون في السنة وهي شدة احتياطه في نسبة النص ومنعه المكثرين من الرواية ثم منع الكتابة ، وذلك وفق أسانيد ضعيفة وتأويلات مرفوضة جانحة عن الحق .

وقبل أن نذكر ما ورد من أمره بالإقلال نسرد من مقدمة صحيح مسلم كلام أبي هريرة رضي الله عنه راوياً قول النبي ﷺ : « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع » وههنا يشمل الكذب الخطأ والكذب الصريح .

ولم يكن جميع الصحابة قد سمعوا نفس الأحاديث ، وهذا يبين لنا سبب الإحجام عن كثرة الرواية إنه الخوف من تغيير النص وليس الخوف من الخليفة ، فقيل لأحد الصحابة : مالكَ لا تحدث كما يحدث فلان وفلان ؟ قال : ما بي ألا أكون سمعت ما سمعوا أو حضرت ما حضروا ، ولكن لم يدرس الأمر بعد والناس متماسكون فأنا أجد مَنْ يكفيني ، وأكره التزيّد والنقصان في حديث رسول الله ﷺ[2] .

---

(١) التراث الإسلامي ، روبنسون ص/ ٩٨ .

(٢) الكفاية ص/ ١٧٢ .

ولا شك أنهم راعوا أحياناً قلّة نشر النصوص حتى يتسنّى للمتلقين التفقه والتطبيق ، ولا يعني هذا إخفاء شيء من العلم إلى الأبد ، بل الترتيث مطلوبٌ حرصاً على التدبّر ، فقد قال ابن مسعود رضي الله عنه وهو أحد المكثرين : « ليس العلمُ كثرة الحديث ولكنّ العلم الخشية »[1] .

فلا إفراط ولا تفريط في الأمر ، إنما هو قول الحق في الظرف المناسب كيفما كان حجم روايته وليس الكم مقدّراً سلفاً ، وقد تحرّى عمر رضي الله عنه نسبة الحديث كما أسلفنا وهو ههنا يحضُّ على قلّة الرواية خشية وقوع النسيان ، فليس جميع الصحابة يرزقون مقدرة واحدة في الأذهان .

وها هو أحد المكثرين أنس رضي الله عنه يقول له أولاده : « يا أبانا ، ألا تحدثنا كما تحدث الغرباء ؟ قال : أي بني ، إنه من يكثر يهجر »[2] ، فخشية النسيان على الراوي والسامع معاً .

أما ما ورد في الأمر من الإقلال فنبدأ بالصديق رضي الله عنه ؛ إذ جمع المسلمين بعد وفاة النبي ﷺ وقال : « إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ شيئاً ، فمن سألكم فقولوا : بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه »[3] .

لكن المظلم أبا رية فهم من هذا النص تحريماً لعموم الرواية ، بسبب انتشار الكذب ، فالنص في نظره نصيحة تحتاج إلى ظروف مواتية ، والحق أن الاختلاف يعني التعدد وليس التكذيب ، ولكن الصدّيق رضي الله عنه خشي أن يتحول الاختلاف مع الأجيال إلى تكذيب ، وفوق

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني : ص/٤٦٦ .
(٢) الطبقات لابن سعد : ٧/ ١٤ .
(٣) تذكرة الحفاظ : ١/ ٢ ، ٣ .

هذا وجّه الأنظار إلى العناية بأحاديث الأحكام بدلاً من القصص والغزوات ، فقصد الماهية ولم يقصد الكمية .

وكان عمر رضي الله عنه متميزاً باستشراف المستقبل ، إذ خشي الخلط في الرواية ، فكان هذا سبباً في نهيه عن الكثرة ، وليس يقتصر الأمر على الحديث النبوي ، بل يشمل ما يقوله الصحابة .

وقد خصّ بالذكر كلامه ، فقال في خطبة يوم السقيفة : « أما بعد ، فإني أريد أن أقول مقالة قد قُدّر لي أن أقولها ، من وعاها وعقلها وحفظها فليحدث بها حيث تنتهي به راحلته ، ومن خشي أن لا يعيها فإني لا أحل له أن يكذب عليَّ »[1] .

والسبب الآخر في نهيه عن الكثرة يوافق نهج الصدّيق رضي الله عنه في عنايته بالأولويات ، يروي قرظة بن كعب رضي الله عنه : « بعث عمر بن الخطاب رهطاً من الأنصار إلى الكوفة ، فبعثني معهم ، فجعل يمشي معنا حتى أتى صرار ـ ماء في طريق المدينة ـ فجعل ينفض الغبار عن رجليه ، ثم قال : إنكم تأتون الكوفة ، فتأتون قوماً لهم أزيز بالقران ، فيأتونكم ، فيقولون : قدم أصحاب محمد قدم أصحاب محمد ، يأتونكم فيسألونكم عن الحديث ، فأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ ، وأنا شريككم فيه » . كما في سنن ابن ماجه والدارمي .

وقد يتشكك باحث في هذا الداعية الذي سيرفض الرواية ويكتم العلم ، فكيف يتفقه المسلمون ؟ وكان كلّما همّ بالرواية تذكر وصية عمر رضي الله عنه فسكت ، والحق أنه لَفَتَ الأنظار إلى أولوية أحكام القرآن التي تفسر بأحاديث الأحكام ، ودعا إلى السكوت عن الغزوات وقصص

---

(١) الكفاية : ص/١٦٦ .

الغابرين ، هذا ما يوضحه الإمام الدارمي راوي النص في سننه رضي الله عنه : « معناه عندي الحديث عن أيام الرسول ﷺ ، ليس السنن والفرائض » ، ويؤيد كلامنا بما ورد عن الفاروق عمر أيضاً : « أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ إلا فيما يُعمل به » .

وفي النصين ورد لفظ (أقلّوا) ، أي لا بأس برواية أحاديث القصص والغزوات بما هو أقل من أحاديث الأحكام ، فأراد التقليل من موضوعات معينة حتى يتحقق التوازن في الركيزة الفكرية للدعوة ، فلم يمنع الرواية كلياً ، وفوق هذا كان هو نفسه رضي الله عنه كثير الرواية بالنسبة للصحابة المقلّين .

فعلى الدارسين أن يحتكموا إلى الأسباب الموضوعية التي دعت عمر رضي الله عنه إلى طلب الإقلال ، هذه الأسباب ليست فردية ولا تخالف الشرع ، إنها أسباب شرعية مجتمعة ، وهو الخوف من النسيان في الراوي والسامع ولا نقول الخلط تأدباً مع الصحابة ، وهناك الحرص على الانشغال بالمصدر التشريعي الأول وهو القرآن الكريم ، وهناك الاهتمام بأحاديث الفقه وتقديمها على غيرها لا إلغاؤه ، فلا هو بالمتسلط ولا هم بالكاذبين ولا هم بالمخلّطين .

وثمة رواية واهية تتمسك بها بعض الدراسات الناشزة جاء فيها أن عمر رضي الله عنه قال لأبي هريرة رضي الله عنه : « لتتركن الحديث أو لألحقنّك بأرض دوس »[1] .

تمسك أبو رية بهذه الرواية ، ثم اعتمد على بعض المعتزلة فنقل : « وأبو هريرة مدخول عند شيوخنا غير مرضي الرواية ضربه عمر بالدرّة ،

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي : ٢/ ٤٣٣ .

وقال : قد أكثرتَ من الحديث ، وأحرى بك أن تكون كاذباً على رسول الله ﷺ »[1] .

وهذا نأي عن منهج المحدثين ، إذ كيف يُحكّم أهل البدع في الحكم على أخلاق الصحابة مع ما نعرف من انصراف المعتزلة عن الحديث ، وفوق هذا ننظر في سند الرواية فنجد محمد بن زرعة[2] وهو مجهول ، والمجهول لا تقوم به حجة ، « ومخرج الخبر شامي بعيد عن الراوي السائب بن يزيد » .

ولا يعقل أن يُنهى أبو هريرة عن الحديث ولا يشتهر الأمر في المدينة عند الصحابة الذين يعرفون قدر أبي هريرة رضي الله عنه وإرسال عمر رضي الله عنه له إلى البحرين للقضاء والصلاة ، وهذا يحتاج بطبيعة الحال إلى حديث نبوي .

ولعل حقيقة الخبر أن عمر رضي الله عنه كان مستفسراً عن كثرة الرواية ، لئلا يظن الداخلون على الإسلام أن الأمر يُلقى على عواهنه من غير مراقبة أو موافقة الأمة وأميرها ، ولعل منشأ الاستفسار أن أبا هريرة متأخر في الإسلام ، يمني الأصل له لغة مختلفة عن لغة الحجاز ، في حين لم يكثر القرشيون المهاجرون ولا الأنصار .

وهكذا اضطر راوية الإسلام إلى تبرئة ساحته تحسباً للاتهام ، لا خوفاً من الخليفة إنما هو بيان للحقائق ، فما حمله على الإكثار هو كثرة تحمّله ، فقال كما في الصحيحين : « إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة ، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثتُ حديثاً ثم تلا : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ

---

(١) لابن أبي حديد ١/ ٣٦٠ ، وانظر شيخ المضيرية لأبي رية : ص/ ٧٦ .

(٢) الأنوار الكاشفة : ص/ ١٥٤ .

ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة : ١٥٩ـ ١٦٠] ، إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصَّفْق بالأسواق ، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم ، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ بشبع بطنه ويحضر مالا يحضرون ، ويحفظ ما لا يحفظون » .

ويبدو أن أبا رية ومن اتبعه يُعرضون عن هذه الرواية في أصح كتب السنة ، وينهلون من كتب واهية الأسانيد ، ويتجاهلون أن هذا النص لم يُذكر فيه عمر رضي الله عنه ، بل ورد ذكر العامة من الصحابة أو التابعين إذ كان الوقت متأخراً .

وإذا كان عمر رضي الله عنه يجهل أن النبي ﷺ بسط رداءه لأبي هريرة رضي الله عنه ودعا له بالحفظ ، فإن جمعاً من الصحابة قد شهدوا هذا الحدث وتناقلوا خبره ، ولا شك أنهم تناقلوا كما يدرك عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال كما في سنن الترمذي وأبي داود وابن ماجه : « من كتم علماً يعلمه أُلجم يوم القيامة بلجام من نار » .

وإذا كان حقاً قد استفسر ، ولا نرى أعلى من هذا ، فإنه اطمأن إلى سعة حفظ أبي هريرة وحسن أدائه فزالت مخاوفه من الزلل اللساني لا من دفينة سيئة ، فدعوى التقليل إن صحت أسانيدها لا تقوم على تكذيب أو شك ، بل تقوم على توقّ وخوف على المصدر الثاني للشريعة وليكون الاحتياط قانوناً في الأجيال القادمة حيث يفشو الكذب .

ثم إن من ادّعي عليهما تحجيم الرواية وهما الشيخان رضي الله عنهما كانا من أهل التحمل ولم تسمح لهما الظروف بالرواية ، ولم يثبت ـ وهذا مهم ـ أنهما أقاما حد العصيان على من يروي حديثاً خلال خلافتهما أربعة عشر عاماً .

ج ـ التنويع والتخير :

يتصل التنويع بقلة المرويات ، لأن الصحابة كانوا يمزجون بين الحديث والمعارف الأخرى خشية الإملال ، فقد خافوا تراكم التكاليف على المدعوين وعدم فهم النص ، فاعتمدوا على ثقافتهم الموسوعية حيث كانوا عارفين بالشعر وأيام العرب وأنسابهم وأخبار الأمم الأخرى ، فسردوا من هذه المعارف على طلابهم لتحقيق النشاط الذهني .

كان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يردد إذا فاض مَن عنده بالحديث بعد القرآن : احمضوا ؛ أي خوضوا في الشعر وغيره ، وورد عن أبي الدرداء رضي الله عنه : « إني لأستجم قلبي ببعض الباطل ، ليكون أنشط لي في الحق »[1] والمقصود اللهو البريء من الشعر والنوادر وغيره مما يجدد النشاط .

وروى مسلم في مقدمة صحيحه أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت للتابعي عبيد بن عمير : « إياك وإملال الناس وتقنيطهم » ، أي بعثهم على اليأس والضجر من طول المجلس ، ولا بد أن نتصورها تملي إلى جانب الحديث والفقه شيئاً من معرفتها بالطب والأنساب وأيام العرب ، خاصة إذا كانت بين أولاد أختها أبناء الزبير رضي الله عنه .

وكانوا يتخيرون موضوعات لازمة ، مما يناسب مدارك السامعين ، مع شرح للحديث وبيان أسباب وروده وإزالة الإشكال حتى يطول الكلام في الحديث الواحد بدلاً من سرد النصوص قوالب جامدة تستعصي على الحفظ والفهم والتطبيق .

---

(١) كنز العمال برقم (٨٤٢٠) .

وقد روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن مسعود رضي الله عنه : « إن الرجل ليحدث بالحديث ، فيسمعه من لا يبلغ عقله فهم ذلك الحديث ، فيكون عليه فتنة » .

ومما يدل على مراعاة مستوى المتلقين وما يلزم سيرورة الدعوة ، قول عند الإمام البخاري لعلي رضي الله عنه يوافق نهج عمر رضي الله عنه في الحض على أحاديث الأحكام : « حدّثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون ، أتحبون أن يُكَذَّب الله ورسوله » .

وذلك أن الإكثار يدعو إلى رواية المشهور والمنكر واللازم وغير اللازم ، بل قد يغدو فتنة على بعضهم بسوء الفهم ، فبناء العقل مهمة شاقة قام بها الصحابة خير قيام ، من تخير للنص وتخير الزمان والمكان المناسبين ، أرسلوا إلى الأمراء ما يتصل بفقه الحرب وليس بأحكام النساء والطهارة ، وهناك النأي عن الأشياء الواهية في الرقائق والزهديات ، حتى لا تكون الركيزة الفكرية مهتزة .

د ـ حرفية النص :

لم يكن صعباً على الصحابة الحفظ والأداء باللفظ ، ولو كان الفارق الزمني بين السماع والأداء كبيراً ، وذلك لشدة حفظهم وسيلان أذهانهم ، بل كان الاعتزاز بالحفظ عن ظهر قلب وليس بالتدوين ، وقد روت لنا الكتب الكثير عن إتقان حفظهم للحديث والثقافة عموماً ، خصوصاً المكثرين منهم .

وما دامت القصيدة تُحفظ على طولها باللفظ الدقيق، فالحديث أولى، فضلاً عن كونه لا يتجاوز أسطراً قليلة ، إلى جانب الخشية من الكذب والخلط ، تحقيقاً لقوله عز وجل : ﴿ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [الأحزاب : ٧٠] .

كما أن حرفية النص تلبية للأمر النبوي : « نضّر الله امرأً سمع منا

حديثاً ، فأداه كما سمعه فرُبَّ مبلغ أوعى من سامع »[1] ، فليس بالجديد قول عمر رضي الله عنه : « من سمع حديثاً فحدث به كما سمع فقد سلم » ، فالأمر إلهي ونبوي ، وما هو إلا شارح للنص الديني ، فليس الاحتياط في كلية النص ونسبته ولا جزئياته بدقة اللفظ أمراً عمرياً .

وقدّم الحديث النبوي القانون السابق ، ثم أردفه بالتطبيق ، إذ قال عليه الصلاة والسلام للبراء بن عازب رضي الله عنه : « يا براء ، كيف تقول إذا أخذت مضجعك ؟ قال : الله ورسوله أعلم ، قال : إذا أويت إلى فراشك طاهراً فتوسد يمينك ، ثم قل : اللهم أسلمت وجهي إليك ، وفوّضت أمري إليك ، وألجأتُ ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك ، آمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيّك الذي أرسلت » فقلت : كما علّمني غير أني قلت : ورسولك ، فقال بيده في صدري : « ونبيك » ، فمن قالها من ليلته ، ثم مات ، مات على الفطرة »[2] ، ولعله يريد أن النبوة سابقة على الرسالة .

وقال أنس رضي الله عنه وهو من المكثرين : « لولا أني أخشى أن أخطئ لحدثتكم بأشياء سمعتها من رسول الله ﷺ ، وكان إذا حدّث حديثاً عن رسول الله ﷺ ، ففرغ منه قال : أو كما قال رسول الله ﷺ[3] .

ونجد شدة الاحتياط وخشية التقول فيما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه « فلما كان ذات عشية قال : قال رسول الله ﷺ ، فنكس ، فنظرت إليه ، فإذا هو قائم محللة أزرار قميصه ، قد اغرورقت عيناه ، وانتفخت

---

(١) الكفاية ص/ ١٧٣ .

(٢) الكفاية ص/ ١٧٥ .

(٣) الدارمي : ١/ ٧٧ ، وابن ماجه : ١/ ٨ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ١/ ١١ ، وراجع شواهد أخرى في المسند : ٦/ ٤٦ .

أوداجه ، قال : أو دون ذلك ، أو فوق ذلك ، أو قريباً من ذلك ، أو شبيهاً بذلك »[1] .

وقد أورد ابن ماجه هذا النص في كتاب « كتّاب النبي ﷺ » وباب التوقي ، مما يشير إلى أن ابن مسعود رضي الله عنه كان من كتّاب الوحي ، فهو معتاد على النقل الحرفي ، يصل به التوقي إلى حد الإجهاش بالبكاء .

وقد ذكرت كتب السنة إشارات حول الاحتياط في النقل الحرفي بأن توضع كلمة في الإفراد والجمع ، أو توضع الفاء والواو ، أو الكلمة ومرادفها مما يدل على شك الراوي وهو سبب في تقليل الرواية ، إذ كانوا يخشون زلل اللسان ، ولشدة التوقي يُقدّم الإحجام على الإقدام في الرواية ، ولو كان الصحابي مقرباً من النبي ﷺ ولأنهم بشر وليسوا على مستوى واحد من الذاكرة ، كما كانوا يخشون ضعف ذاكرة الطلاب ، فيتريثون ولا يثقلون كاهلهم بالمحفوظات .

هـ ـ شرف الرحلة :

لقد تشرفت الأمة الإسلامية بالحركة للتزوّد من الركيزة الفكرية التي قلبت المفاهيم ، وقد استند الصحابة في اختيار الرحلة على معطيات القرآن والحديث كما وجدوا أن الواقع الإسلامي جغرافياً يتطلب هذا الشرف .

فنظروا إلى قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ﴾ [التوبة : ١٢٢] ، قال أحد المحدثين ، حماد بن زيد : « فهذا في كل من رحل في طلب العلم والفقه ورجع به إلى من وراءه ، فعلّمه إياه »[2] .

---

(١) ابن ماجه : ١/ ٨ وراجع شواهد أخرى في جامع بيان العلم لابن عبد البر : ١/ ٧٩ .

(٢) الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي ص/ ٨٦ .

وجاء في الحديث النبوي في سنن ابن ماجه : « ما من خارج من بيته في طلب العلم إلا وضعت له الملائكة أجنحتها رضىً لما يصنع » .

فقامت الرحلة في زمن البعثة طلباً للقرآن والحديث ، وسافرت الوفود إلى المدينة المنورة لأخذ التشريعات والعمل بها ، وكانت هناك رحلة مصغرة داخل المدينة المنورة بين الصحابة والنبي ﷺ وفيما بين الصحابة في بيوتهم وفي المسجد .

فالهمة قائمة ناهضة تنتهز فرصة السفر ، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « لو أعلمُ أحداً أعلمُ بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته »[1] .

فمن الطبيعي ألا يسمع كل صحابي جميع الأحاديث ، إما للبعد الزماني لصغر السن ، أو للبعد المكاني لسفرٍ أو غزوٍ وإقامة بعيدة ، ولهذا نشطت الرحلة بينهم ، وما ذكر من شواهد في هذا المضمار كان في حديث واحد ، أما الرحلة في طلب أحاديث كثيرة فأمر يستنبط من الواقع الإسلامي وإن لم ترد فيه أخبار .

ومن الطبيعي أن تغدو الرحلة مكثفة ناشطة إلى ابن مسعود رضي الله عنه في الكوفة وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في مصر ، وأبي هريرة رضي الله عنه في البحرين ، وغيرهم من المكثرين ، لأنهم كانوا أساتذة في الأمصار الإسلامية .

أما عن الرحلة في طلب حديث واحد فورد أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وكان من صغار الصحابة « بلغه حديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال : فابتعتُ بعيراً ، فشددت عليه رحلي شهراً حتى

---

(١) الكفاية ص/ ٢٠٤ .

قدِمْتُ الشام ، فإذا عبد الله بن أُنيس ، فبعثت إليه أن جابراً بالباب ، فرجع الرسول فقال : جابر بن عبد الله ؟ فقلتُ : نعم ، فخرج فاعتنقني فقلت : حديث بلغني لم أسمعه ، خشيت أن أموت أو تموت ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : يحشر الله العباد أو الناس عراة . . . »[1] .

وذكر أن أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه خرج إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ ، ولم يبق أحد سمعه غيره وغير عقبة ، فلما قدم إلى منزل مسلمة بن المخلد وهو أمير مصر فأخبره فعجل عليه ، فخرج إليه فعانقه ، ثم قال له : ما جاء بك يا أيوب ؟ قال : حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغير عقبة ، فابعث مَن يدلّني على منزله ، فبعث معه من يدلّه على منزل عقبة ، فأخبر عقبة ، فعجل فخرج إليه فعانقه ، قال : ما جاء بك يا أبا أيوب ؟ قال : حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن ، فقال له عقبة : نعم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من ستر مؤمناً في الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة » فقال أبو أيوب : صدقت ، ثم انصرف إلى راحلته ، فركبها راجعاً إلى المدينة ، فما أدركته جائزة مسلمة إلا بعريش مصر »[2] .

نستنتج ثلاث قضايا :

أولاً : مما يتصل بالسند نجد الصحابي يعرف الحديث سلفاً من خلال سماعه من صحابي آخر أو يعرف ما يشاركه فيه المرتحَل إليه .

---

(١) الأدب المفرد للبخاري ص/ ٢٣٧ .

(٢) الكفاية : ص/ ٢٠٤ ، وجامع بيان العلم : ١/ ٣٩ .

وثانياً : مما يتعلق بالمتن تحديثاً وستر القصاص وستر المؤمن ليسا من أحاديث الأحكام ذات الخطورة أو المتعلقة بالفتوى في الزواج والطلاق والملكية ومع كونهما في الآداب كانت الهمة على الرحلة عالية .

وثالثاً : نستيقن وجود رحلات أخرى لأماكن أقرب ، فالذي رحل في شيخوخته من المدينة إلى مصر يرحل لمسافات أخرى صغيرة في شبابه وكهولته ، ولكن العلماء سجّلوا ما يدعى بتجاوز الرقم القياسي أي النادر والطريف .

وليست الرحلة في نشر الحديث بأقل شرفاً من رحلة طلب الحديث ، ويبدو لنا أن الإرسال كثير كالتلقي ، وهذا لا يذكر في كتب إصلاح الحديث ، ليترك لكتب التاريخ والسير والتراجم التي تحدثنا عن إرسال الصحابة الكرام إلى أطراف البلاد منذ البعثة الشريفة ، حيث كان الصحابي أميراً ومعلماً في آن واحد .

وجاء في مسند ابن حنبل أن علياً رضي الله عنه قال : « بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن ، فقلت : يا رسول الله ، إنك تبعثني إلى قوم أسنّ مني لأقضي بينهم ، قال : اذهب فإن الله تعالى سيثبت لسانك ويهدي قلبك » .

كذلك استمر إرسال الصحابة أيام الخلافة فقد أرسل عمر رضي الله عنه الصحابيين الجليلين ابن مسعود وعمار بن ياسر رضي الله عنهما إلى الكوفة وهذا شاهد من مئات الشواهد ، إذ أرسل الكثير إلى دمشق وحمص ومصر واليمن .

كتب عمر إلى أهل الكوفة : « أما بعد ، فإني بعثت إليكم عماراً أميراً وعبد الله وزيراً وهما من النجباء من أصحاب رسول الله ﷺ ، فاسمعوا

لهما واقتدوا بهما ، وإني قد آثرتكم بعبد الله على نفسي أثرة . . »[1] .

ينبغي ألا يظن باحثٌ أن الرحلة تقتصر على هذين الخبرين لجابر وأبي أيوب رضي الله عنهما في كل حياتهما ، فهذا مستبعد ، ولو كان يؤخذ على ظاهره لما كان قاعدة للمحدثين ، إذ لا يُقاس على النادر ، فالصحيح هو العكس ، إذ الرحلة شائعة ، وقد ظهرت آثارها في الأسانيد المتعددة للمتن الواحد مما يزيد في توثيق النص ويقين العمل به ، فكانت الرحلات تمهّد لطابع متماثل للنصوص ، حتى يظن القارئ أنها رواية إقليم واحد وتعدد الطرق مما يزيد من القوة[2] .

وحققت الرحلات طابعاً اجتماعياً طيباً ، إذ أثبتت أواصر المودة بين الصحابة وغيرهم ، وحددت عهد أخوّة الإيمان ونمّت المعارف ، فالرحلة عمق فكري وصفاء قلبي ، « إن ما حققته هذه الرحلات من امتزاج علم الأمصار يظهر بوضوح في مجاميع الحديث التي دوِّنت خلال القرن الثالث الهجري ، وقد عملت هذه الرحلات على تقليل أثر العصبية والمنافسة في الحديث بين الأمصار »[3] .

و ـ النقد الداخلي :

يمكن أن نقول : إن النقد الداخلي المُنْصبَّ على المتن ، أكثر من نقد السند ، إذ لا يوجد سند مطول أيام الصحابة ، والصحابة عدول لا يشك في أمانتهم بل يشك ـ على قلة ـ في زلل لسانهم ووهن الذاكرة فنقد المتن يعتبر الراوي الصحابي ناسياً أو واهماً مما لا يخل بالعدالة بل يخل

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي : ١/ ١٦٣ .

(٢) علوم الحديث ، د . صبحي الصالح : ص/ ٦٠ .

(٣) بحوث في تاريخ السنة د . العمري ص/ ٢١٤ .

بالضبط ، فهو نقد في المعيار العقلي ، وليس نقداً في الوازع الخلقي ، وسيتبين لنا إمكان تسميته تصحيحاً بدلاً من النقد حرصاً على التأدب مع الصحابة .

جاء في صحيح مسلم أن عبد الله رضي الله عنهما رفع إلى النبي ﷺ : « إن الميّت ليعذب ببكاء أهله عليه » فقالت عائشة رضي الله عنها : وَهَلَ ابن عمر ؛ إنما قال رسول ﷺ : « إنه ليعذب بخطيئته أو بذنبه ، وإن أهله ليبكون عليه الآن ، وذلك مثل قوله : إن رسول الله ﷺ قام على القليب يوم بدر وفيه قتلى من المشركين فقال لهم فيما قال : « إنهم يسمعون ما أقول » وقد وهل إنما قال : « إنهم ليعلمون أن ما كنت أقول لهم حق » ثم قرأت : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [النمل : ٨٠] ، و﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴾ [فاطر : ٢٢] .

وفي رواية أخرى في صحيح مسلم أن عمر رضي الله عنه قال بعد أن طُعن : « يا صهيب ، أتبكي علي وقد قال رسول الله ﷺ : إن الميت ليعذب ببعض بكاء أهله » ، وقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها ، فقالت : رحم الله عمر والله ما حدث رسول الله ﷺ : إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ، ولكن رسول الله ﷺ ، قال : « إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه » وقالت : حسبكم القرآن ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [فاطر : ١٨] ، قال ابن عباس رضي الله عنه عند ذلك : والله ﴿ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾[1] [النجم : ٤٣] .

وفي رواية أخرى عند الإمام البخاري قالت : « رحم الله عمر وابن عمر ، والله ما هما بكاذبين ولا مكذبين ولا مستزيدين » وفي رواية أخرى

---

(١) البيان والتعريف : ١/ ٢٢٠ .

أيضاً : « إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذبين ، ولكن السمع يخطئ » .

وهكذا حرصنا على تعدد الرواية لنبين الأسلوب الرصين في النقد بين الصحابة ، فقد ظلت رضي الله عنها تستخدم الرمق وطلب الرحمة مبينة أن السبب هو النسيان والوهم ؛ أي ناقدة للجانب العقلي بصيغة مهذبة .

ونلحظ أن رواية عمر رضي الله عنه تبين وقوع العذاب للميت عموماً ، أما رواية عائشة رضي الله عنها فتخصص العذاب للميتِ الكافر ، وعلى هذا لا يستقر الاستشهاد بالآية الكريمة ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [فاطر : ١٨] ولا يطابق المقام عموم الآية للمؤمن والكافر .

فجمهور المحدثين يرون صحة ما روي عن عمر وابنه رضي الله عنهما ، لأن البكاء من السنة ، ويقع العذاب على كل من يوحي بالبكاء أنه خاص بيهودية أو يهودي قبل موته ، كما جاء في أسباب ورود الحديث ، فأل التعريف (الميت) عهدية وليست جنسية عامة ، وهكذا يجمع بين الطرفين .

إن هذه التصحيحات لا يمكن أن تهبط إلى مستوى التكذيب ، بل هي مظاهر انتصار للحقيقة الدينية وفق أسلوب موضوعي تنتفي عنده النوازع الشخصية ، كما لا ينبغي أن يقاس على هذه التصحيحات ويطعن في ضبط الصحابة من غير النظر لأسانيد ضعيفة ويمكن أن يعود المرء إلى الإمام الزركشي في « الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة » ومختصره للسيوطي في « عين الإصابة » فيجد توجيهاً وتصحيحاً ولا يجد مفاخرة أو مناحرة ، كما يجد أن بعض هذه الردود ضعيفة السند .

وهكذا نجد أن الصحابة قدّموا منهجاً واضحاً للتابعين وسائر المحدثين ، وما ورد من نقد خارجي يتصل بالسند ونقد داخلي يتصل

بالمتن ، ليس ينفي الثقة فيما بينهم ، إنما كان الحرص والاستيثاق حتى لا يتهاون المحدثون في النقل ، لذلك ندعو إلى عدم المبالغة في مظاهر منهجهم ، فلم يكن إلا أحداثاً قليلة ، ثبتت درساً وافياً للمحدثين في سائر العصور .

تأتي أهمية هذا البحث من كون الصحابة رضي الله عنهم أول من تشرف بالرواية ، وأن بعض الدراسات تنال منهم من خلال التأويل الباطل أو التزييف في النص والاعتماد على مصادر واهية للطعن في السنة وحامليها ، فهذا البحث يبين المنهج العقلي الذي امتزج بالوازع الديني عند الصحابة في سماع النص وأدائه ، كما يبين مشروعية الرواية من خلال النصوص القرآنية والنبوية التي نظر إليها الصحابة والمحدثون ، كما يبين عناية الصحابة بالسند والمتن فيدفع الشبهات الواردة في هذا المضمار ، ويبين اشتمالهم على الأمانة العلمية والموضوعية من خلال نصوص صحيحة اعتمدها البحث .

وقد بيّن هذا البحث عناصر المنهج الذي سار عليه الصحابة في حفظ السنة ، تلقياً وأداءً فعرض لمنهج النقد الخارجي ، وتضمن منهج كبار الصحابة في التثبت والاستيثاق من صدور النص عن النبي ﷺ ، وخلُص إلى أنه أسلوب علمي موضوعي ينتفي من النوازع الشخصية والتكذيب ، ثم درس حضّهم على التقليل من الرواية خشية الغلط والخلط والنسيان ، كما كانوا يخشون تراكم التشريعات على المتلقين فدفع تهمة تحريم الرواية .

وأشار إلى توصيل الحديث مع شرحه مطعماً بالمعارف الأخرى دفعاً للملل ، ثم خصص موضعاً لحرفية النص ؛ أي حرصهم على أداء النص بلفظه ، واستعان ببعض الشواهد التي كانت أساساً للمحدثين ، وفي

شرف الرحلة ذَكَرَ السفر بالنص إلى البلدان الإسلامية إلى جانب السفر للحصول على النص ، وانتهى إلى أن الرحلات كثيرة سجّل منها العلماء القليل اللافت للنظر بغرابته ، وختم البحث بالنقد الداخلي الذي اشتمل على مناقشات الصحابة حول متن الحديث ، وبلور الصيغة المهذبة في النقاش والأسباب الداعية لهذا النقاش مما يبيّن أن الصحابة كانوا الثقات الضابطين والأساتذة للمحدثين بعدهم .

❊ ❊ ❊